

ارتفاع محدود للذهب وقفزة بواردات مصر وسط ضغوط الدولار والأسواق العالمية



الأحد 19 يوليو 2026 09:00 م

سجلت منصة جولد بيليون ارتفاعًا محدودًا لأسعار الذهب في السوق المصرية، بعد وصول عيار 21 إلى 5760 جنيهًا، بينما قفزت الواردات إلى 2 مليار دولار خلال 4 أشهر، بما كشف تغير الطلب المحلي.

سياسيا وإنسانيا، تكشف هذه القفزة مفارقة قاسية صنعتها سياسات أضعفت الجنيه وأفقرت الأسر، فبينما يكس القادرون الذهب للتحوط، تتراجع قدرة ملايين المصريين على شراء الضروريات، ويتحول المعدن إلى شاهد على انعدام الأمان الاقتصادي.

صعود محلي هش

في البداية، استعاد الذهب جزءا محدودا من خسائر الجلسة السابقة، بعدما شجعت الأسعار المنخفضة بعض المشتريين على العودة، غير أن هذا التحسن لم يبدد حالة الحذر المسيطرة على السوق أو يحسم الاتجاه المتوقع خلال الأيام المقبلة.

وفي المقابل، أظهرت السوق المحلية تماسكا نسبيا رغم استمرار الضغوط على سعر الأونصة عالميا، إذ أسهم ارتفاع الدولار أمام الجنيه واتساع الفجوة السعرية في الحد من انتقال كامل التراجع العالمي إلى أسعار الذهب داخل مصر.

رغم ذلك، لم يكن ارتفاع الجمعة كافيا لتعويض الهبوط المسجل خلال جلسة الخميس، عندما كسر عيار 21 مستوى 5800 جنيه للجرام، ثم تراجع إلى 5760 جنيهًا، قبل أن يسترد جزءا من خسائره في التعاملات التالية.

إلى جانب ذلك، أعاد انخفاض الأسعار شريحة من المستهلكين إلى محال الصاغة خلال موسم الصيف، خصوصا المقبلين على الزواج والراغبين في شراء المشغولات، بعدما دفعت القفزات السابقة كثيرين إلى تأجيل الشراء أو تقليص الأوزان.

كذلك، تحرك المستثمرون للاستفادة من الهبوط عبر شراء السبائك والعملات الذهبية، باعتبار المعدن وسيلة لحماية المدخرات من تراجع الجنيه والتضخم، وسط مخاوف متزايدة من استمرار الضغوط الاقتصادية وغياب بدائل ادخارية آمنة لغالبية المواطنين.

على مستوى الأسعار، لم تعد حركة الذهب المحلية انعكاسا مباشرا للأونصة العالمية وحدها، إذ بات سعر الدولار والعلوّة السعرية وتكاليف الاستيراد وحجم المعروض عوامل أساسية تحدد السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك في السوق المصرية.

في المحصلة، يكشف الارتفاع المحدود أن السوق لم تدخل موجة صعود مستقرة، وإنما تعيش مرحلة شديدة الحساسية، تتداخل فيها تحركات الدولار مع الطلب الموسمي ومخاوف المدخرين، بينما يظل أي تغير عالمي قادرا على قلب الاتجاه سريعا.

واردات تقفز استثنائيا

بالتوازي، ارتفعت واردات مصر من الذهب خلال أول 4 أشهر من 2026 إلى نحو 2 مليار دولار، مقابل 63 مليون دولار فقط خلال الفترة نفسها من 2025، بما يمثل قفزة استثنائية تتجاوز التحركات المعتادة للسوق.

وبدورها، تعكس هذه الزيادة اتساع الاحتياجات المحلية من الذهب الخام والمشغولات والسبائك، بعد فترة اتسمت باضطراب الإمدادات واتساع الفجوة السعرية، وهو ما دفع التجار والمستوردين إلى زيادة الكميات لتلبية الطلب المتجدد داخل الأسواق.

فضلا عن ذلك، تشير الأرقام إلى استعادة سوق المشغولات جانبا من نشاطه، مدفوعا بموسم الصيف والمناسبات الاجتماعية، رغم أن ارتفاع تكاليف المعيشة أجبر الأسر على شراء أوزان أقل أو اختيار منتجات منخفضة المصنعية

من ناحية أخرى، ساعد إقبال المستثمرين على السبائك والعملات الذهبية في تغيير هيكل الطلب، فلم تعد المشتريات مرتبطة بالزينة والمناسبات وحدها، بل أصبحت وسيلة دفاعية يلجأ إليها أصحاب المدخرات خوفا من تآكل قيمتها

اقتصاديا، تكشف الواردات الضخمة أن الذهب بات يستحوذ على جزء متزايد من السيولة الباحثة عن الأمان، في وقت تعجز فيه السياسات الرسمية عن ترسيخ الثقة بالجنيه أو تقديم ضمانات مقنعة لاستقرار الأسعار وحماية المدخرات

علاوة على ذلك، يمكن أن تسهم زيادة الواردات في وفرة المعروض وتخفيف الضغوط الناجمة عن نقص الإمدادات، لكنها لا تضمن انخفاض الأسعار ما دام الدولار مرتفعا، وتكاليف التداول متزايدة، والطلب الاستثماري يتحرك مع كل موجة قلق

ومع هذا، تشير القفزة من 63 مليون دولار إلى 2 مليار دولار تساؤلات بشأن مصادر التمويل وأولويات استخدام العملة الأجنبية، خاصة في اقتصاد يواجه ضغوطا على الاستيراد ويحقل المواطنين كلفة متصاعدة للخدمات والسلع الأساسية

بناء على ذلك، تحمل بيانات الواردات دلالتين متوازيتين، الأولى تحسن توافر الذهب داخل السوق، والثانية اتساع حالة الخوف من المستقبل، بعدما أصبح شراء المعدن تعبيرا عن فقدان الثقة أكثر من كونه مؤشرا على الرفاهية

ومن ثم، فإن زيادة المعروض قد تقلص الفجوة بين السعيرين المحلي والعالمي مؤقتا، لكنها لن تنهي التقلبات من دون استقرار حقيقي لسعر الصرف، ووضوح السياسات النقدية، وتراجع التضخم الذي يدفع المدخرين إلى الهروب نحو الذهب

ضغوط عالمية متصاعدة

عالميا، ارتفعت أونصة الذهب بصورة محدودة خلال تعاملات الجمعة، لكنها ظلت متجهة نحو تسجيل أكبر خسارة أسبوعية منذ أوائل يونيو، بعدما دفعتها موجة بيع واسعة إلى الإغلاق دون مستوى 4000 دولار للأونصة خلال الأسبوع

في الوقت نفسه، فضل المستثمرون الدولار والسندات والأصول مرتفعة العائد، مع تزايد التوقعات ببقاء أسعار الفائدة الأميركية عند مستويات مرتفعة، وهو ما قلص جاذبية الذهب الذي لا يمنح حائزه عائدا دوريا مباشرا

نتيجة لذلك، تراجعت شهية المؤسسات الدولية تجاه المعدن النفيس، رغم التوترات العسكرية المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران، وهي تطورات كانت تدفع الذهب تاريخيا إلى الصعود بوصفه ملاذا آمنا خلال فترات الخوف وعدم اليقين

غير أن ارتفاع أسعار النفط بنحو 12 في المئة خلال أسبوع أعاد المخاوف من تسارع التضخم العالمي، وخلق معادلة متناقضة تجمع بين دعم الذهب كأداة تحوط وتقوية الدولار بفعل توقعات استمرار التشدد النقدي الأمريكي

أما محليا، يترقب المتعاملون اتجاه الأونصة العالمية إلى جانب حركة الدولار والعلاوة السعيرية، لأن تزامن هبوط الذهب عالميا مع ارتفاع العملة الأميركية أمام الجنيه قد يبقّي الأسعار المصرية متماسكة أو يدفعها للتحرك عكس الأسواق الخارجية

فنيا، يظل عيار 21 تحت ضغط بعد كسر مستوى 5800 جنيه، فيما يمثل استقرار السعر أعلى 5760 جنيها اختبارا لقدرة السوق على استعادة التوازن، قبل تحديد ما إذا كان التحسن الحالي بداية تعاف أم ارتدادا مؤقتا

تبعا لذلك، قد يؤدي استمرار ضعف الأونصة إلى موجة انخفاض جديدة، لكن أثرها على المستهلك المصري سيبقى محدودا إذا واصل الدولار صعوده، أو ارتفعت العلاوة السعيرية، أو عاد الطلب الاستثماري بقوة إلى السبائك والعملات

لاحقا، ستحدد حركة السوق وفق تفاعل 3 عوامل رئيسية، هي اتجاه الذهب العالمي، وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه، وحجم الطلب المحلي، بينما ستظل الواردات المرتفعة عاملا مساعدا على ضبط المعروض وتقليص الاختناقات

أخيرا، لا تبدو قفزة واردات الذهب منفصلة عن الأزمة الاقتصادية، بل تعكس بحث المصريين عن مخزن للقيمة وسط تآكل العملة واضطراب الأسعار، فيما يظل الارتفاع المحدود الأخير حركة هشة داخل سوق تحكمها المخاوف أكثر من الاستقرار